

شهد العالم في الأونة الأخيرة تطورًا هائلًا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما انتشرت أدوات الويب (٢,٠) وشبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح من الضروري توظيف هذه التكنولوجيات في خدمة الإنسان، وفي كافة الأغراض، ومع زيادة انتشار شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، زادت معها المخاطر والمشكلات التي قد يتعرضوا لها منها: التنمر الإلكتروني، والإبتزاز الجنسي، وانتشار الشائعات، وسرقة الهوية، وإدمان الإنترنت، وانتحال الشخصية ...

وتكمن خطورة التعرض لهذه المشكلات في الأضرار التي قد تلحق بالطلاب، من فقدان الثقة بالنفس، والإصابات الجسدية، والعزلة، والتعرض للاكتئاب، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى الانتحار، وتذكر جميعًا الطفلة "ريبكة آن سيدك" (Rebecca Ann Sedwick) التي وقعت ضحية للتنمر الإلكتروني بإحدى مدارس ولاية فلوريدا الأمريكية، ولأنه لم يتم التعامل مع هذه المشكلة بالقدر المناسب سواء من جانب الطفلة نفسها، أو من جانب المدرسة وأسرتها؛ أقدمت الطفلة على الانتحار عن طريق القفز من أحد الأبراج في الولاية، وفقدت حياتها.

كما تؤكد إدارة مكافحة جرائم الحاسب الآلي بوزارة الداخلية المصرية على عدد البلاغات والشكاوى التي تتعلق بجرائم إلكترونية يتعرض لها الأشخاص في مصر، والتي وصلت إلى آلاف البلاغات.

وتم مشكلة أخرى يستدل على وجودها وانتشارها من المؤشرات وهي انتهاك حقوق التأليف والنسخ والاستخدام في البيئة الرقمية؛ ووفقًا لإحصاء المسح العالمي للبرامج BSA Global Software Survey، فقد بلغت القيمة التجارية للبرامج غير المرخصة في مصر إلى (١٥٧) مليون دولار، وهذه المشكلة لها شكلين أساسيين هما: الانتحال العلمي الإلكتروني، وقرصنة البرامج، ولهذه المشكلة آثار سلبية تؤثر بشكل مباشر على مُنتجي المعرفة، ومطوري البرامج، وتكبدتهم خسائر كبرى.

ومن الجوانب الأخرى أيضاً لاستخدام التكنولوجيا الرقمية معاملات الطلاب المالية عبر الشبكة وعمليات الشراء والبيع، والدور الذي تلعبه التجارة الإلكترونية في حياتهم، لذلك هم بحاجة إلى فهم جميع جوانب هذه المعاملات والمواقع الآمنة التي يمكن من خلالها الشراء والبيع، لكيلا يتعرضوا للاحتيال، أو الأذى، أو سرقة الهوية، أو تراكم الديون.

ومع هذه المشكلات التي يتعرض لها الطلاب عند استخدام التكنولوجيا الرقمية، ليس أمام المؤسسات التعليمية في مصر سوى أن تكسبهم قواعد ومهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية المختلفة بشكل آمن، وأخلاقي، وقانوني، وهذا ما تهدف إليه المواطنة الرقمية، من خلال أبعادها التسعة التي تم تحديدها من قبل الباحث الأمريكي مايك ريبيل.

وتشتمل المواطنة الرقمية على تسعة أبعاد هي: الإتاحة الرقمية، والتجارة الرقمية، والاتصال الرقمي، والثقافة الرقمية، والسلوك الرقمي، والقانون الرقمي، والحقوق الرقمية والمسؤوليات، والصحة والسلامة الرقمية، والأمن الرقمي، ويركز كل بُعد من هذه الأبعاد على معالجة أحد المشكلات المعاصرة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وذلك على أكثر من مستوى:

على مستوى المؤسسة التعليمية سواء كانت الجامعة أو المدرسة: فيتمثل دورها في توفير بيئة آمنة كمحاكاة للبيئة الرقمية للطلاب تحت إشراف معلمهم يمارسوا فيها السلوكيات الرقمية الملائمة ويتعرفوا السلوكيات الرقمية غير الملائمة، وفي الحالة الأخيرة يتطلب تدخل المعلم ليضع الطالب على المسار الصحيح. كما تقوم المؤسسة التعليمية بإعداد سياسة الاستخدام المقبول حول ممارسات التكنولوجيا الرقمية داخل المؤسسة ومعامل الكمبيوتر والإنترنت الخاصة بها؛ هذه السياسة تحدد السلوكيات الملائمة وغير الملائمة، والجزاءات التي قد تقع على الطالب عند اختراق قواعد هذه السياسة. كما يجب التأكيد على الدور الإرشادي والنفسي للمؤسسة التعليمية خاصة

مع هؤلاء الطلاب ضحايا التمر الإلكتروني. وثم دورًا آخر مهمًا يتمثل في دور المؤسسة التعليمية في توعية أولياء الأمور؛ عن طريق برامج التربية الوالدية التي تهدف إلى التعريف والوعي بالمشكلات التي قد يتعرض لها أبنائهم عند استخدام البيئة الرقمية، وكيفية التعامل معها، وقواعد التعامل الآمن مع التكنولوجيا الرقمية. وعلى مستوى المناهج يجب التأكيد على أهمية تضمين مناهج التعليم قبل الجامعي والجامعي الجوانب المعرفية للمواطنة الرقمية ومهارات حل مشكلاتها؛ من خلال أنشطة ومواقف يطبق فيها الطلاب ما تعلموه من مهارات للتعامل مع المشكلات في البيئة الرقمية.

وعلى مستوى أعضاء هيئة التدريس فمن الضروري إدراج برامج الوعي بالمواطنة الرقمية ضمن برامج التدريب التي تعقدها الأكاديمية المهنية للمعلمين، ومراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

ويتمثل دور الوالدين في تقديم المشورة والدعم اللازم لأبنائهم عند تعرضهم للمشكلات المختلفة في البيئة الرقمية، ومساعدتهم على تنظيم أوقاتهم أثناء تصفح الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ومتابعتهم في المواقع التي يزورونها والأنشطة التي يمارسونها، وهنا تجدر الإشارة بأهمية التربية الوالدية على المواطنة الرقمية التي تقوم بها المؤسسة التعليمية.

وعلى مستوى الطلاب وهم الفئة المستهدفة يتم إكسابهم مهارات حل المشكلات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية والتعامل مع ما يستجد من مشكلات، وفي ضوء ذلك تهدف المواطنة الرقمية إلى ما يلي:

- الوقاية أو التعامل مع المشكلات المختلفة أثناء استخدام التكنولوجيا الرقمية.
- القدرة على البحث الإلكتروني عن المعلومات وتقييمها واستخدامها بشكل مناسب.
- الحفاظ على بصمة رقمية إيجابية.

- البيع والشراء الآمن على شبكة الإنترنت.
- اتخاذ القرارات المناسبة حول كيف ومتى يستخدم التكنولوجيا، عندما يواجه العديد من خيارات الاتصالات الرقمية المختلفة المتاحة على الإنترنت.
- الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا الرقمية وعدم التعدي على الآخرين في البيئة الرقمية.
- احترام حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.
- فهم القوانين الخاصة باستخدام التكنولوجيا الرقمية.
- الالتزام بقواعد السلامة الجسدية عند استخدام الأجهزة الرقمية المختلفة.
- الاطلاع على سياسة الخصوصية للمواقع التي يتم التعامل معها.
- حماية المعلومات الرقمية من الاختراق أو التلف.

وفى سبيل تحقيق ما سبق يجب أن نرفع معاً شعار المواطنة الرقمية
الوقاية والحل